

مداخلة شفوية
الدورة الثالثة والعشرون لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية
المناقشة العامة

3 ديسمبر 2024

السادة الافاضل،

في الوقت الذي يشرفني فيه أن أخاطب هذه الجمعية اليوم نيابةً عن منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمة محامون من أجل العدالة في ليبيا، ومنظمة رصد الجرائم في ليبيا، واللجنة الدولية للحقوقيين، ومنظمة إنصاف للحقوق والحريات، ومنظمة صوت لحقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات، يؤسفني أن أجد نفسي مضطراً إلى التأكيد بانعدام المساءلة والعدالة في بلادنا. إن فجوة المساءلة معرضة للتوسع، مما قد يؤدي إلى ترك الضحايا في حالة تهميش أكبر إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة وموجهة.

وأود أن أوضح أن مثولي امامكم هنا اليوم يرجع إلى كوني أعيش خارج ليبيا، وهو ما يوفر لي درجة من الأمان النسبي مقارنةً بالمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والنشطاء المقيمين داخل ليبيا، الذين يواجهون مخاطر حقيقية من الانتقام إذا اتخذوا موقفاً مشابهاً.

تتواصل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم التي ترقى إلى أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والإخفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، وهي انتهاكات تطل اللبيين وغير اللبيين على حد سواء. ومع ذلك، لا تزال العدالة بعيدة المنال، بينما تترسخ سياسة الإفلات من العقاب بشكل ممنهج وعلى جميع المستويات.

يشكل الكشف عن ستة أوامر قبض بشأن جرائم حرب ارتكبت في ترهونة بصيص أمل، لكن التقدم في الجهود الأخرى لتحقيق المساءلة يظل غير كافٍ ومنقوصاً. فعلى سبيل المثال، مازال أمر القبض الصادر بحق سيف الإسلام القذافي معلقاً دون تنفيذ منذ عام 2011، مما يعكس إخفاق السلطات الليبية في ضمان العدالة والمساءلة وفي التعاون الفعال مع المحكمة. وفي هذا السياق، تعرب منظمات المجتمع المدني عن قلقها من اعتزام مكتب المدعي العام إنهاء تحقيقاته خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، رغم أن التحقيقات في الجرائم المرتبطة بالاحتجاز، والجرائم ضد المهاجرين، والفظائع المرتكبة خلال العمليات العسكرية بين عامي 2014 و2020 لا تزال غير مكتملة.

لقد حدد المدعي العام في خارطة الطريق الخاصة باستكمال التحقيقات عدة معايير لتقييم إمكانية إنهاء التحقيقات بحلول عام 2025. وتشمل هذه المعايير إصدار أوامر قبض إضافية، وإجراء محاكمات أمام المحكمة قبل نهاية عام 2025، وقبل كل شيء، التعاون من قبل السلطات الليبية. كما تعهد المدعي العام بإجراء مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني خلال مرحلة استكمال التحقيقات. يجب أن تكون هذه المشاورات آمنة وذات مغزى وأن تشكل مصادر قاطعة للمدعي العام في تقييم ما إذا كانت هذه المعايير قد تحققت.

في ضوء ذلك، تدعو منظماتنا هذه الجمعية والمحكمة الجنائية الدولية إلى التحرك بحزم:

يجب على مكتب المدعي العام الالتزام بالمعايير التي وضعها. كما ينبغي أن تشمل معايير التعاون ضمان الوصول الغير محدود لإجراء التحقيقات في جميع أنحاء ليبيا، واعتقال وتسليم المشتبه بهم المطلوبين إلى المحكمة، وضمان قدرة منظمات المجتمع المدني التي تدعم عمل المحكمة في ليبيا على مواصلة عملها



Lawyers
for Justice
in Libya

LCW LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا



دون خوف من القمع والانتقام. ويجب أن تستهدف أوامر القبض الإضافية الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي في محاور تحقيق رئيسية أخرى، بما في ذلك الجرائم ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، والجرائم المرتكبة في سياق مراكز الاحتجاز، وذلك لتعزيز تأثير المحكمة في التصدي للإفلات من العقاب

يجب على الدول الأطراف في هذه الجمعية أن تنخرط بشكل فعال مع السلطات الليبية وكذلك سلطات الدول المجاورة، لحثهم على التعاون الجاد من أجل اعتقال وتسليم المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، حتى يتسنى للمحكمة بدء المحاكمات بشكل عاجل.

كما يتعين على الدول الأطراف أن تحث السلطات الليبية على منح مكتب المدعي العام إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء ليبيا، ووقف الانتقام ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

يجب أن يكون الضحايا والمجتمعات المتأثرة في صميم جهود المحكمة الجنائية الدولية لمعالجة الإفلات من العقاب في ليبيا. كما يتعين على المحكمة تعزيز مشاركة الضحايا في عملياتها والتفاعل بشكل استباقي مع المجتمعات المتأثرة بطريقة آمنة وذات مغزى. مما يستوجب ضمان توفير حماية كافية للشهود والضحايا.

الموارد الكافية أمر أساسي. يجب على الدول الأطراف ضمان أن تمتلك المحكمة الجنائية الدولية الميزانية اللازمة للتحقيق الفعال في الجرائم المرتكبة في ليبيا وضمن حقوق، وسلامة الضحايا، والشهود، وممثليهم.

لقد انتظر الضحايا الليبيون طويلاً. هذه الجمعية تتحمل مسؤولية ضمان أن تفي المحكمة الجنائية الدولية بمهمتها في ليبيا وألا تقوم بإنهاء التحقيقات قبل الأوان. يجب أن تتحقق العدالة ما دامت الجرائم الجسيمة لا زالت تُرتكب ولا يزال الجناة مستمرون في الانتهاكات.

شكراً لكم.